تحليل الشمول المالي في ظل التحول الرقمي - دراسة استطلاعية لعينة من الدول مع الإشارة للعراق

م. د. هنادي صكر مكطوف جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

ا.م. د. بلال نوري سعيد جامعة النهربن / كلية اقتصاديات الاعمال

hanadi.saqer@coadec.uobaghdad.edu.iq

dr.bilal-noori@nahrainuniv.edu.iq

م. أميرة شكر ولي البياتي جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

ameera_albayatey@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الحالي تسليط الضوء الى مفهوم أساسي وحيوي في العالم المالي المصرفي وهو الشمول المالي كجزء من وصول الخدمات والمنتجات المالية الى جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن مستوباتهم خاصة بعد الازمة المالية في 2007 وتعرض فئات من المجتمع للتضرر وفقدان أعمالهم وزبادة نسبة البطالة وغيرها من المؤشرات التي لابد من إعادة النظر في سياسات الاقتصاد العالمي في كيفية التعامل مع هذه الازمات ، والاستجابة الفاعلة لتوجهات العالم نحو التحول الرقمي في مفاهيم الشمول المالي (الشمول المالي الرقمي) والتي لاقت رواجا خاصة بعد جائحة كورونا 2019 . وعليه، تم استعراض عدد من الدول سواء كانت اجنبية او عربية سبقت العراق في هذا المجال وبالاستفادة من التقارير الدولية المنشورة وموقع العراق فيها في ظل تقارير الاستقرار المالي المعد من قبل البنك المركزي العراقى ولفترات زمنية متفاوتة تبعا لما هو منشور في هذه التقارير وباستخدام اهم المؤشرات التي تتوافق مع التحولات الرقمي في الشمول المالي كخدمات الدفع الالكتروني (POC)، (POC) ، الدفع عبر الموبايل، المحافظ والحسابات والبطاقات الالكترونية واستنتج البحث الي إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية وبعض المؤشرات الالكترونية المعتمدة في الشمول المالي والتحول الرقمي في العراق مازالت دون المستوى المطلوب رغم توجيهات البنك المركزي وبما يتوافق مع زيادة النمو السكاني للبلد. وأوصى البحث الى ضرورة الاطلاع والاستفادة من تجارب بعض الدول في مفاهيم الشمول المالي الرقمي كتجربة الهند في تبنى مشروع الهوية البيومترية المعروف باسم (Aadhaar) وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، من خلال البصمة البيومترية، والذي أسهم في أشهر قليلة من تدشين النظام والنفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية لكافة شرائح السكان. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التحول الرقمي، الشمول المالي الرقمي، مؤشرات الشمول المالي الرقمي.

Abstract

The current research aims to shed light on a basic and vital concept in the banking financial world, which is financial inclusion as part of the access of financial services and products to all segments of society, regardless of their levels, especially after the financial crisis in 2007 and the exposure of groups of society to damage and loss of their jobs and the increase in the unemployment rate and other indicators that It is necessary to reconsider the policies of the global economy in how to deal with these crises, and to respond effectively to the world's trends towards digital transformation in the concepts of financial inclusion (digital financial inclusion), which gained popularity, especially after the Corona pandemic 2019. Accordingly, a number of countries, whether foreign or Arab, that preceded Iraq in this field were reviewed, taking advantage of the published international reports and Iraq's position in them in light of the financial stability reports prepared by the Central Bank of Iraq and for varying periods of time according to what is published in these reports and using the most important indicators that It corresponds to digital transformations in financial inclusion, such as electronic payment services (POC), (POS), (ATM), mobile payment, portfolio, accounts and electronic cards. Below the required level despite the directives of the Central Bank and in line with the increase in population growth of the country. The research recommended the need to view and benefit from the experiences of some countries in the concepts of digital financial inclusion, such as India's experience in adopting the biometric identity project known as (Aadhaar), which is the largest national identity project in the world, through the biometric

fingerprint, which contributed in a few months from the launch of the system and access to digital financial services for all segments of the population.

Keywords: financial inclusion, digital transformation, digital financial inclusion, indicators of digital financial inclusion.

المقدمة

اصبح متطلب العالم نتيجة التغييرات المتسارعة في عالم الاعمال ومجالات الحياة وسائل تقنية بما يتناسب وحجم هذه المتطلبات وخاصة بالجانب المالي لتسهيل من الإجراءات التي تناسب وحجم هذه التطورات وفضلا عن حاجة جهات متعددة من المجتمع الى مثل هذا الجانب لكن نتيجة صعوبات الحصول عليها لأسباب تتعلق لمستوياتهم المادية مما يجعلهم ضمن مستويات او طبقات يعجز ان تستفيد من هذه الخدمات ، وعليه ظهر بالآونة الأخيرة مفاهيم تلبي لطموحات هذه الطبقات وبنفس الوقت ارتقائهم لمستوى الخدمات التي يحصل عليها الجهات الأخرى ضمن الطبقات الأخرى اجتماعيا مع تزايد الاستخدام التقني في تسهيل الإجراءات وجعلها يسيره لكل الأطراف دون استثناء ، لذلك كان لموضوع الشمول المالي الرقمي الدور الأكبر لترويج لمثل هذه المفاهيم لكونه يتكون من شطرين أساسيين وهما مبادئ الشمول المالي للارتقاء بفئات يصعب الحصول على الخدمات المالية لتحسين ظروفهم الاجتماعية والمعيشية والشطر الاخر يتمثل بالجانب التقني الذي بدوره يشعر الفرد بأهميته ويسهل له إجراءات الشمول المالي في العالم الرقمي الذي يشهده العالم بالألفية الثالثة ، وعليه قسم البحث الى اربعة مباحث تمثل الأول بمنهجية البحث والثاني كان للشمول المالي والتحول الرقمي وتمثل الثالث بالتجارب الدولية والعربية في الشمول المالي الرقمي مع الإشارة للعراق واختتم البحث بالمبحث الرابع المتمثل بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

تكمن المشكلة في موقع العراق ضمن الشمول المالي اذ يعد دون المستوى المطلوب وفق البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي رغم الجهود الكبيرة التي يقدمها في تعزيز هذا المفهوم الا انه ضمن مستويات لا تتناسب مع الدول العربية، فكيف إذا كان على المستوى التحول

الرقمي مع وجود قلة الوعي المصرفي والمالي بهذا الجانب سواء من فئة المجتمع او المصارف والجهات المالية غير المصرفية.

ثانيا: أهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال التطرق الى مفهوم الذي لقي استجابة واسعة من قبل دول العالم وخاصة بعد توجيهات المنظمات الدولية ذات العلاقة لكسر الفجوة الموجودة في نقل الخدمات الى جهات بعيدة كل البعد عن الجانب المصرفي كأقل تقدير فتح الحساب المصرفي ، لذا جاء البحث ليسلط الضوء عن اهم تجارب الدول الأجنبية والعربية وخاصة بالدول النامية مع توجهات المنظمات الدولية في تعزيز هذا المفهوم وخاصة في ظل التحولات الرقمية والتي سهلت من هذه الإجراءات فضلا عن جائحة كورونا والتي اثبتت دور هذه التحولات للتجنب من الإصابات التي يتعرض لها نتيجة استخدام الجانب الرقمي.

ثالثا: اهداف البحث

يهدف البحث الي تحقيق الاتي:

1- تحليل اهم التجارب الدولية والعربية في مجال الشمول المالي بشكل عام والرقمي بشكل خاص في ظل التحولات الرقمية العالمية وفق تقارير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

2- تحليل البيانات المنشورة في البنك المركزي العراقي عن تقريره في الاستقرار المالي ضمن بعد الشمول المالي والتطرق الى بعض النقاط التي تتوافق مع الشمول المالي الرقمي كالمدفوعات الالكترونية والدفع عن طريق الموبايل والبطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية.

رابعا: فرضية البحث

يمكن ان نشتق فرضية عامة تتناسب مع اهداف البحث ومشكلته وهي تتمثل بالآتي:

" هناك تدني في مؤشرات الشمول المالي(الرقمي) في ظل التحولات الرقمية في العراق قياسا بالدول العربية والنامية ".

خامسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تمثلت الفترة الزمنية والمكانية بشكل متفاوتة بناءا على التقارير المنشورة ضمن المواقع الرسمية الدولية والمحلية مع الإشارة لبعض تجارب الدول النامية في هذا المجال وموقع العراق فيها.

سادسا: اهم مؤشرات الشمول المالي المستخدمة بالبحث

تتمثل المؤشرات المستخدمة في التحليل هي:

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية، خدمات الدفع الالكتروني (POC)، (POC) ، (ATM) ، ماكينات الصراف الالي، الدفع عبر الموبايل، المحافظ والحسابات والبطاقات الالكترونية.

المبحث الثاني

الشمول المالي والتحول الرقمي أولا: مفهوم وطبيعة الشمول المالي (الشمول المالي الرقمي)

يمثل الشمول المالي وسيلة فعالة لتعزيز استقرار الأنظمة المالية وتعميقها وتنوعها ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة خاصة عندما تقدم الخدمات المصرفية المتنوعة لفئات من ذوي الدخل المحدود الذين ليس لديهم أي تعاملات او نشاط مصرفي وبتكاليف معقولة ومقبولة.

وعليه يعرف على انه اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير ، خدمات الدفع والتحويل ، خدمات التامين ، خدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد ادنى من الرقابة والاشراف مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية(طلحة والفران،2020: 1) ، او انه وصول الخدمات المالية المصرفية الى اكثر عدد ممكن من السكان، لاسيما فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وبتكاليف مناسبة لهم ، وذلك عن طريق القنوات الرسمية وابتكار الخدمات المالية الملائمة (البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، 2020: 141) وكذلك تعرف على انها الحالة التي يتهيأ فيها جميع البالغين في سن العمل الوصول الى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتامين من شركات رسمية لتقديم الخدمة ، وينطوي الوصول الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح وبكلفة اقل الى العملاء مع استدامة المصارف فيقدم تلك الخدمات بحيث تكون النتيجة اتاحة الخدمات المالية الرسمية للزبائن المستبعدين والمحرومين من هذه الخدمات (المقبول، 2021).

اما الشمول المالي الرقمي فهو يشير الى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا ، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات الزبائن وتقدم بطريقة مستدامة وبكلفة مقبولة ضمن اطار تشريعي وقانوني ملائم ، اذا لابد ان تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها ما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك والامن السيبراني وحماية الخصوصية (طلحة والفران، 2020: 2) ، ويمكن تعريفها ايضا على أنها الوصول الرقمي إلى

الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين والمحرومين لذلك فهو ينظر اليه على انه مكمل للشمول المالي التقليدي وليس بديلا عنه (Ismael&Ali,2021:4) ، لذلك فهو يعكس الخدمات المالية المقدمة من خلال الوسائل الرقمية ، بما في ذلك مشغلي الأموال عبر الهاتف المحمول وشركات التكنولوجيا المالية وغيرها من الشركات التي دخلت القطاع المالي حديثًا ، فضلاً عن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول التي تقدمها البنوك التقليدية (Khera, et al.,2021:7).

واشارت ITU في عددها الثالث لسنة 2021 بان المساهمة الفعالة في رفاهية جميع السكان ولا سيما الفئات الضعيفة يكمن من خلال بناء المعلومات الجغرافية والاحصائية ذات المرجع الجغرافي والتشاور بشأنها وتفسيرها وتحليلها للمساعدة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة والخدمات الرقمية(ITU,2021:49). وفي ظل ذلك، فان التكنولوجيا المتطورة، وتوسع استخدام الانترنيت، وزيادة استخدام الهاتف النقال، من العناصر المهمة في زيادة الشمول المالي، لذا فان تحقيق ارتفاع في نسبة الشمول المالي يتطلب توفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات المتطورة والسريعة الانتشار (البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، 2020: 147)، لذلك حددت بعض الدراسات الحديثة درجة الشمول المالي الرقمي من خلال النظر في المؤشرات ذات الصلة، مثل الأموال عبر الهاتف المحمول والمعاملات المالية باستخدام الهاتف المحمول. ومع ذلك، فإن هذه المقاييس تلتقط جانبًا واحدًا من الشمول المالي الرقمي في وقت واحد، ولا تقدم صورة شاملة للجمع بين عدة جوانب بما في ذلك الوصول والاستخدام (Ismael&Ali,2021:4).

ثانيا: مبادئ الشمول المالى الرقمى

تحرص دول مجموعة العشرين على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية لما لها من دور فعال في سد الفجوات المختلفة مثل فجوة النوع والفجوة الرقمية وفجوة توزيع الدخل. في هذا الإطار، تبنت دول مجموعة العشرين في عام 2016، مبادئ ارشادية للتمويل الرقمي تتطرق الى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنه الشمول المالي، تؤكد الحاجة الى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين ماليا.

واستكمالا لمساعيها في هذا الإطار وفي سياق الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين خلال عام 2020، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول

¹ وهي مجلة صادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات International Telecommunication Union وهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولو جيا المعلومات والاتصالات.

المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربعة مجموعات رئيسة، كالاتى: (طلحة والفران،2020: 3)

1- ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:

- المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية امنة ومسؤولة يسهل الوصول اليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع متطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للزبائن ونظام الهوية الرقمية.

2- تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:

- المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ الى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

3- تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

- المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.
- 4- تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البينات ضد المخاطر المحتملة:
- المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالى الرقمى بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية الزبائن المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

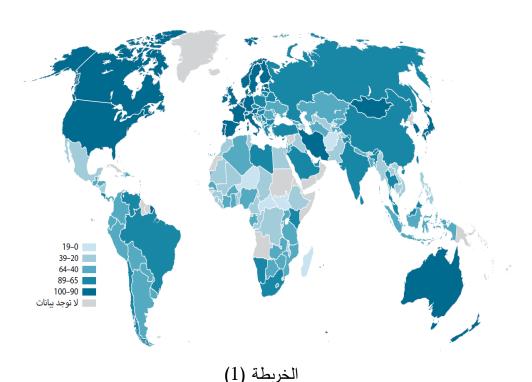
المبحث الثالث

التجارب الدولية والعربية في الشمول المالي الرقمي مع الإشارة للعراق

يعد الشمول المالي عاملاً تمكينياً حاسماً للحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل للجميع ويعتمد على النفاذ إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والشمول المالي العالمي هو

الطموح الرئيسي للمبادرة العالمية للشمول المالي التي تقودها منظمات دولية كمجموعة البنك الدولي ولجنة المدفوعات.

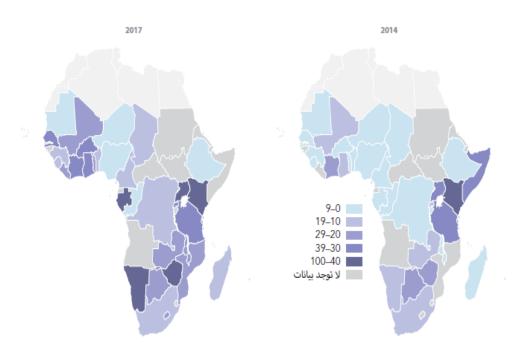
لذا اوضحت المؤشرات العالمية للشمول المالي حالة التطور من فتح الحساب المصرفي الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضحة بخرائط عالمية (خريطة1) الزيادة الملحوظة مع الاخذ بنظر الاعتبار بعض المؤشرات التي تعود للبلد الواحد قياسا ببقية البدان كملكية الحسابات، فمثلا 515 مليون بالغ في مختلف انحاء العالم قد فتحوا حسابات اما في مؤسسات مالية او من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و 2017. ويعني ان 69% من البالغين يمتلكون حاليا حسابات مقابل 62% في عام 2014 و 51% في عام 1012. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية (البنك الدولي، 2017: 2).



الحريطة (1)
نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي 2017،
المصدر :تقربر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

وفق ما هو منشور ضمن موقع البنك الدولي - قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي $\frac{1}{2}$ https://globalfindex.worldbank.org/

والغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات اما في المصارف او مؤسسات التمويل الأصغر او أي نوع اخر من المؤسسات المالية المنظمة. وتعد منطقة افريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي تزيد فيها نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول عن 10%. وكان ذلك موجودا أيضا في عام 2014. ففي ذلك الوقت، كانت شرق افريقيا مركزا للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في المنطقة. لكن الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول انتشرت منذ ذلك الحين الى انحاء جديدة من منطقة افريقيا جنوب الصحراء (الخريطة 2). فنسبة البالغين الذين لديهم هذه الحسابات تجاوزت حاليا 30% في كوت ديفوار والسنغال و 40% في الجابون (البنك الدولي، 2017: 3).



الخربطة (2)

حسابات الهاتف المحمول انتشرت على نطاق واسع في افريقيا جنوب الصحراء منذ 2014 (%) (بالغين لديهم حسابات على الهاتف المحمول (%)

المصدر :تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (افريقيا جنوب الصحراء فقط).

اما الخريطة (3) فهي تبين الذين لا يزالون بلا حسابات مصرفية فهي 1.7 مليار بالغ واكثرهم يعيشون في الدول النامية قياسا بالمرتفعة الدخل ويمثل النساء 56% من اجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ، فضلا عن ذلك يشكل الفقراء نسبة غير متكافئة ممن ليست لديهم حسابات مصرفية ، وعالميا ينحدر نصف البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية من افقر 40% من الاسر في بلدانهم ، فيما ينتمي النصف الاخر لأغنى 60% من

الاسر ، لكن هذا النمط متفاوت فيما بين البلدان ، ففي البلدان التي لا يمتلك فيها نصف البالغين او اكثر حسابات مصرفية ، يكون احتمال انتمائهم للأسر الفقيرة او الغنية متساوية. لكن في البلدان التي تتراوح فيها هذه النسبة بين نحو 20-30 فقط، فأن احتمال انتماء غير المالكين للحسابات المصرفية الى الفقراء تكون أكبر بكثير. وعلى المستوى التعليمي للبالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية فهي منخفضة على الأرجح. ففي دول العالم النامي، لم يحصل نحو نصف مجموع البالغين الى التعليم الابتدائي او اقل. وتقترب النسبة من الثلثين بين البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، فيما يحصل أكثر من ثلثهم بقليل على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي. في حين على مستوى القوى العاملة النشطة فيقل احتمال عدم امتلاك حسابات مصرفية، ورغم ان نحو 37% من مجموع البالغين في العالم النامي خارج قوة العمل، فأن 47% من البالغين الذين لا يملكون حسابات خارج قوة العمل ومن بين هؤلاء احتمال وجود فانساء خارج قوة العمل أكبر مقارنة بالرجال (البنك الدولي، 2017: 4-5).



الخربطة (3)

1.7 مليار بالغ ليس لديهم حساب مصرفي

المصدر :تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (البيانات غير المعروضة للبلدان التي تقل نسبة البالغين بدون حساب مصرفي عن (5%).

وعلى مستوى المناطق الجغرافية، تتميز كل من قارتي أفريقيا وآسيا بلعب دور ريادي في مجال الشمول المالي الرقمي، ففي أفريقيا على سبيل المثال، تتصدر كل من غانا وكينيا وأوغندا

السعي لتحقيق الشمول المالي الرقمي في القارة، فيما لايزال استخدام الشمول المالي الرقمي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية يحتاج إلى جهود إضافية مقارنة بالقارات الأخرى (مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2020,FIARI).

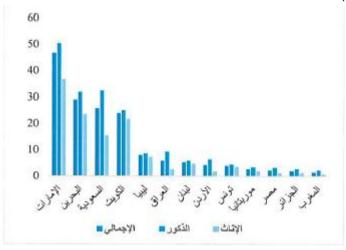
في حين على مستوى الدول العربية فهي أيضا اهتمت بالشمول المالي بشكل عام والتوجه الرقمي بشكل خاص لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين الى الخدمات المالية، لاسيما من فئات الاناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث تبلغ نسبة الاناث المشمولات ماليا 26% من اجمالي الاناث البالغات فيما يبلغ نسبة الشباب المشمولين ماليا 22% ولا تتوفر الا لنحو 9% من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية. كذلك يوفر حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية الذي وصل الى نحو 60 مليار دولار في عام 2019 فرصة كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في تعزيز الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية (طلحة والفران،2020: 5).

لذلك، تركيز حكومات الدول العربية بالاستفادة ما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي والاستفادة من الدول التي سبقتها في هذا المجال وحققت ارقام قياسية رغم تشابه اقتصاداتها باقتصادات الدول العربية، لا سيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنيت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي.

فهي تبذل جهودا كبيرة للانتقال إلى التقنيات المالية الرقمية كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي. في هذا الإطار، فهناك سعي لعديد من الدول العربية للانتقال إلى نظام المدفوعات الرقمية بهدف دمج أكبر عدد من الأفراد في القطاع المالي الرسمي وجرى تقديم مراحل التحول المالي الرقمي في بعض من الدول، اذ بدأت الحكومات العربية أهم الخطوات الجادة في مجال دعم التحول الرقمي وزيادة المتعاملين مع القطاع المالي الرسمي. كما أن التحول الرقمي يسهم بشكل مباشر في تطوير القطاع المصرفي والشمول المالي ليطال كافة شرائح المجتمع من خلال خارطة التحول الرقمي التي تتبعها المصارف المركزية في الدول العربية والتي تشمل الهوية الرقمية والتوقيع الرقمي، ونموذج" اعرف عميلك الإلكتروني"، والتحول الرقمية، محلية للأجهزة الإلكترونية الجوالة، والمحفظة الإلكترونية الجوالة، وتعزيز الثقافة الرقمية،...إلخ (مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2020,FIARI).

³ مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية Financial Inclusion for the Arab Region Initiative

ويشير الشكل (1) الى نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنيت والهاتف المحمول في النفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين، اذ حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الانترنيت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي: الامارات (46.6%)، والبحرين (29%)، والكويت (23.8%)، والسعودية (25.7%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين 1.5% في المغرب و7.9% في ليبيا (طلحة والفران،2020: 5).

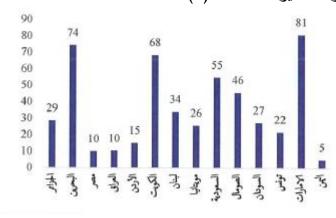


(1) الشكل

نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنيت والهاتف المحمول في النفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين (2017)

المصدر: البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الالكترونية واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية، وإيجاد حلول جديدة من اجل دعم الدفع الالكتروني وتحقيق الشمول المالي (طلحة والفران،2020: 6) وهذا ما يوضحه شكل (2).



(2) الشكل

نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية (%) المصدر: البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

ويلخص الجدول الاتي تجارب الدول مع الشمول المالي الرقمي: جدول (2) تجارب الدول مع الشمول المالي الرقمي

| اهم الاجراءات المتخذة | الدولة | ت |
|--|--------|---|
| تعد التجربة الهندية- وفقا للعديد من المؤسسات | الهند | 1 |
| الدولية -واحدة من بين أنجح التجارب العالمية على | | |
| صعيد زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي. في هذا | | |
| الإطار، تمكنت الهند من البناء على الانتشار الكبير | | |
| لاستخدام أجهزة الهاتف المحمول، وتطور التقنيات | | |
| المالية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، للوصول إلى دولة | | |
| تقترب من تحقيق مستويات الشمول المالي الكامل | | |
| يعزى نجاحها بشكل كبير إلى اتجاه الحكومة في عام | | |
| 2009 إلى تبني مشروع الهوية البيومترية المعروف | | |
| باسم (Aadhaar) وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية | | |
| على مستوى العالم، من خلال البصمة البيومترية، التي | | |
| توفر إثباتًا آمنًا وفريدًا للهوية بإجمالي عدد المسجلين | | |
| في النظام يبلغ 1.2 مليار مواطن (99% من سكان | | |
| الهند الذين يشكلون نحو 15% من سكان العالم) الذي | | |
| تم استخدامه لفتح الحسابات المصرفية التي ارتفعت | | |
| الى 240 مليون حسابا مصرفيا في اشهر قليلة من | | |
| تدشين النظام والنفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية لكافة | | |

| شرائح السكان. | | |
|--|-----------|---|
| أظهرت الدراسات ان الخدمات المالية عبر الهاتف | كينيا | 2 |
| المحمول تشهد ازدهارا وتوسعا ملحوظين في كينيا مع | | |
| تضاعف عدد الذين يستخدمون الهاتف النقال في | | |
| النفاذ الى الخدمات المالية الرسمية في 27% عام | | |
| 2006 الى 75% عام 2015. كما أدت الخدمات | | |
| المالية الرقمية الى زيادة المدخرات الاسرية وساهم | | |
| الشمول المالي الرقمي في رفع ما نسبته 2% من | | |
| الاسر في البلاد فوق خط الفقر (1.90 دولار في | | |
| اليوم) كما ارتفع حجم القروض الرقمية من حوالي | | |
| 5.9% عام 2016 الى حوالي 9.5% عام 2019. | | |
| وفي الباكستان ركزت استراتيجية الشمول المالي الرقمي | باكستان | 3 |
| على توظيف المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول | | |
| المالي من خلال النفاذ الكامل للحسابات المصرفية | | |
| الرسمية والا تقصر الخدمات المالية الرقمية على | | |
| حسابات الادخار التقليدية والحسابات الجارية فحسب | | |
| بل تشمل أيضا حسابات المعاملات الرقمية. | | |
| في تنزانيا ركزت استراتيجية الشمول المالي على | ، تنزانیا | 4 |
| ضرورة توفر نظام قوي ومنصة للمدفوعات الرقمية | | |
| وبنية تحتية متينة لمعلومات الافراد والشركات | | |
| الالكترونية . | | |
| كما تبنت الصين في اطار خطة تعزيز الشمول المالي | الصين : | 5 |
| التي تم اطلاقها في نهاية عام 2015 برنامج عمل | | |
| طموح لتحسين توفر المنتجات والخدمات المالية | | |
| وضمان جودتها مع التركيز الواضح على التحولات | | |
| الرقمية. | | |
| في المكسيك، تستهدف السياسة الوطنية للشمول المالي | المكسيك | 6 |
| تسخير التقنيات لزيادة مستويات شمول الافراد ذوي | | |

| الدخل المنخفض من خلال إطار تنظمي يسمح | | |
|--|---------|---|
| بالابتكار ويعزز سلامة واستقرار النظام المالي. في | | |
| هذا الصدد ، تحدد السياسة مجموعة من الإجراءات | | |
| التي تهدف الى استخدام الابتكارات التقنية لتعزيز | | |
| الشمول المالي الرقمي وتعزيز الاليات التي تقلل | | |
| استخدام النقد وتزيد من استخدام المنتجات والخدمات | | |
| المالية الرقمية وتعزز الترابط بين الخدمات المالية | | |
| الرقمية. | | |
| شهد قطاع الاتصالات في المغرب عدد من | المغرب | 7 |
| الإصلاحات الخاصة بفتح باب المنافسة للقطاع | | |
| الخاص ، فضلا عن بعض التعديلات التشريعية بما | | |
| يواكب ضمان التغيرات الرقمية العالمية بالاستفادة من | | |
| استراتيجية المغرب الرقمي 2020 ، اما على مستوى | | |
| المؤسسي فقد انشا المغرب وكالة التنمية الرقمية | | |
| بغرض نجاح الاستراتيجية في هذا الاطار ، تهدف | | |
| استراتيجية المغرب الرقمي الى جعل المغرب مركزا | | |
| إقليميا لتقنية الملومات والاتصال ، بما يساعد على | | |
| زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي . | | |
| في الصومال، بدأت الخدمات المالية القائمة على | الصومال | 8 |
| الهواتف المحمولة في شهر فبراير عام 2010 مع | | |
| تطوير منصة للدفع عبر الهاتف المحمول، ساهمت | | |
| في زيادة الشمول المالي وازدهار سوق الخدمات | | |
| المالية القائمة على الهواتف المحمولة بشكل ملحوظ | | |
| خلال العقد الماضي. | | |
| فحسب تقرير صادر عن البنك المركزي الصومالي في | | |
| عام 2018، فقد بلغ عدد المعاملات عن طريق | | |
| استخدام النقود عبر الهاتف المحمول حوالي 155 | | |
| مليون وبلغ توسطها نحو 2.7 مليار دولار امريكي | | |

| شهريا. هذه التحويلات متوفرة بالأساس بالدولار | | |
|---|-----------|----|
| الأمريكي ويستخدم 73% من السكان الذين تزيد | | |
| أعمارهم عن 16 سنة الخدمات المالية عبر الهاتف | | |
| النقال بنسبة انتشار بلغت 83% من سكان المناطق | | |
| الحضرية و 72% في المناطق الريفية. | | |
| تسعى الاستراتيجية الرقمية لجزر القمر الى ترسيخ | جزر القمر | 9 |
| الاطار القانوني والمؤسسي لاستخدام تقنية المعلومات | | |
| والاتصالات في تعزيز الشمول المالي الرقمي. | | |
| ففي إطار مبادرة النقود الالكترونية التي يتبناها البنك | الاردن | 10 |
| المركزي الأردني، حصلت الأردن على منحة لتمويل | | |
| مشروع أتمته عمليات الدفع للمستفيدين من المؤسسة | | |
| العسكرية الاستهلاكية من عاملين ومتقاعدين البالغ | | |
| عددهم البالغ عددهم (500-300) ألف مستفيد | | |
| بواسطة المحافظ الالكترونية، وتزويد كافة فروع | | |
| المؤسسة الاستهلاكية العسكرية بأجهزة نقاط بيع حديثة | | |
| تمكنهم من الدفع بواسطة المحافظ الالكترونية عبر | | |
| تقنية (QR) وتمكين المؤسسة من إيداع حوافز مادية | | |
| وتقديم خصومات عبر تلك المحافظ. فضلا عن توقيع | | |
| اتفاقية أخرى لتطوير نظام الكتروني لقبول دفعات | | |
| منتفعي برنامج الغذاء العالمي ، الأردنيين واللاجئين ، | | |
| لدى شبكة التجار الخاصة بالبرنامج ، بالتعاون | | |
| والشراكة مع شركة (MEPs) عن طريق المحافظ | | |
| الالكترونية. | | |
| تبذل السلطات السودانية جهودا كبيرة لتعزيز الشمول | السودان | 11 |
| المالي الرقمي من خلال توسيع خدمات الدفع | | |
| الالكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الالي ، | | |
| اذ وضع البنك المركزي ضوابط محددة للمصارف | | |
| التجارية لاقتناء وطرح نقاط البيع التي من المتوقع ان | | |

| ترتفع من 70الف نقطة تعمل حاليا الى 100 الف |
|--|
| نقطة كما سيتم اطلاق عدد من تطبيقات الدفع عبر |
| الهاتف المحمول بحلول العام 2022. |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستفادة من (طلحة والفران،2020: 4-5)

في حين يركز تقارير الاستقرار المالي في البنك المركزي العراقي لسنة 2020 على نوعين فقط وهي الوصول ACCESS والاستخدام USAGE ولم يتطرق للبعد او النوع الثالث وهي QUALITY لان قياسه معقد وفق ما تناوله التقرير، وعليه فان تتمثل بالآتي: (البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، 2020: 151-159)

1- مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية ACCESS

يعتمد هذا البعد عددا من المتغيرات وعلى النحو الاتي:

1-1 تعد المصارف من أهم المؤسسات التي من خلالها يتم زيادة الشمول المالي وتنفيذ اهداف السياسة النقدية وايصال الخدمات المالية إلى الجمهور، لذلك فإنّ هذا المؤشر يعنى بعدد فروع المصارف داخل الاقتصاد، إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق مازالت دون المستوى المطلوب، رغم تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، إلَّا أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جدًّا، وقد شهد عام 2020 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف ، اذ بلغت (188) فرعا في حين كانت عام 2019 (888) فرعا ، وكانت هناك زيادة في الكثافة المصرفية اذ بلغت (45.06) عام 2020 بعد ما كانت فرعا ، وكانت هناك زيادة في الكثافة المصرفية اذ بلغت (45.06) عام (2.26) عام 2010 وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي ، اذ كان (2.26) عام 2010 واصبح (2.21) عام 2020 ، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة اكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق والجدول يوضح ذلك.

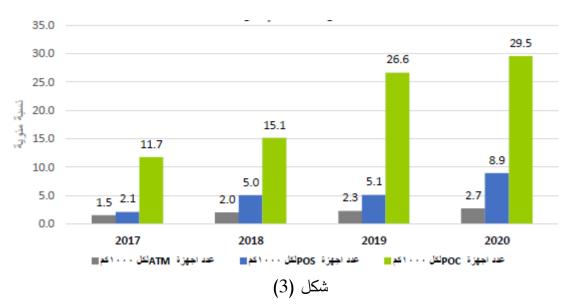
جدول (1) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

| الانتشار المصرفي | الكثافة المصرفية | عدد فروع المصارف | عدد السكان (ألف نسمة) | السنة |
|------------------|------------------|------------------|-----------------------|-------|
| 2.29 | 43.74 | 866 | 37.883 | 2016 |
| 2.27 | 44.05 | 843 | 37.140 | 2017 |
| 2.26 | 44.16 | 865 | 38.200 | 2018 |
| 2.25 | 44.25 | 888 | 39.300 | 2019 |
| 2.21 | 45.06 | 891 | 40.150 | 2020 |

المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

: (ATM)، (POS)،(POC) انتشار خدمات الدفع الالكتروني 2-1

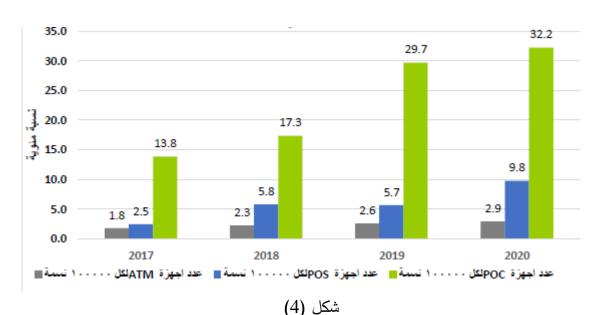
إنَّ زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تعدُّ من الاهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة خدمات الدفع الإلكتروني ومحاولة زيادة الله ومحاولة زيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجيا والشكل (3) الاتي يوضح عدد ((POS)،POC) ، (ATM) لكل 1000 كم:



انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى مساحة العراق المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

يلحظ من الشكل ان هناك زيادة في نسبة اعداد اجهزة (POC)، (POC) في عموم العراق، اذ يلحظ ارتفاع عدد ATM الى مساحة العراق من (1.5) عام 2017 الى 2010 عمر (2.7) عام 2020، ولكن ما زالت النسبة منخفضة جدا ولا تلبي الطموح والهدف المنشود، اما أجهزة POS فان انتشارها الى مساحة العراق قد زادت من (2.1) عام 2017 الى (8.9) عام

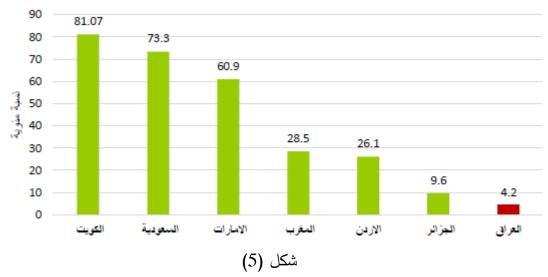
2020، اما POC فقد زادت اعدادها من (11.7) عام 2017 الى (29.5) عام 2020، ومن المتوقع ان تزداد هذه النسب مستقبلا انسجاما مع توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن. وكذلك الحال فيما يخص انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى عدد سكان العراق لكل (100000) نسمة، فان هذه النسبة تعد منخفضة والشكل (4) يوضح ذلك:



انتشار خدمات الدفع الالكتروني الى عدد سكان العراق المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

اذ يتضح انه على الرغم من ارتفاع خدمات الدفع الالكتروني في عام 2020 التي بلغت نسبة عدد ATM فيها الى عدد السكان (100000) نسمة (2.9) وبلغت POC ما مقداره (9.8) و POC فقد بلغت (32.2) في عام 2020 ، ولكن ما زال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطا جدا ، والسبب في ذلك ان معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة POS ، لعدم انتشار هذه الثقافة ، وما زالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية ، ولا سيما في المناطق الشعبية والنائية، اما أجهزة ATM فان انتشارها مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف ، ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة ، ولكن مع استمرار التحسن الأمني في العراق المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح اكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الألى فان هذه النسبة من المتوقع ان تزداد في المدة القادمة.

ان نسبة اعداد الصراف الآلي في العراق تعد منخفضة إذا ما قورنت هذه النسبة بنسب دول قريبة من العراق والشكل (5) يوضح نسبة اعداد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ في مجموع من الدول العربية:



ماكينات الصراف الالى لكل 100 ألف بالغ

المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

اذ يتضح ان العراق صاحب اقل نسبة في اعداد الصراف الآلي بين مجموعة الدول المقارنة الامر الذي يتطلب من المصارف زيادة اعداد هذه الأجهزة لأجل تقديم أفضل الخدمات الى الجمهور، مما الذي يساعد على زيادة اعداد الافراد الذين يدخلون في النظام المالي وزيادة مستوى الشمول المالى الذي يهدف الى البنك المركزي العراقي.

2- مؤشر استخدام الخدمات المالية USAGE:

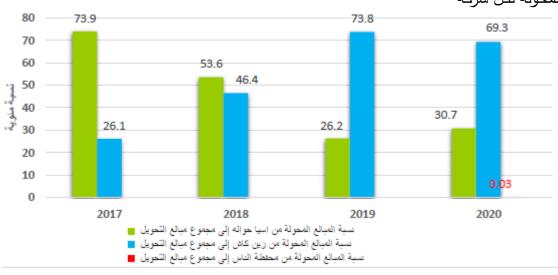
1-2 مساهمة الشركات المالية غير المصرفية في توفير الخدمات المالية:

تعد الشركات المالية غير المصرفية من المؤسسات التي تسهم بصورة فاعلة في تطوير الواقع المالي في أي اقتصاد ، وهي صاحبة مهام مختلفة داخل الاقتصاد ، منها شركات الدفع عبر الموبايل ، وتوجد ثلاث شركات تعمل داخل القطاع المالي في نهاية عام 2020 ، في حين توجد شركات مالية غير مصرفية يكون عملها (اصدار – معالجة – تحصيل) داخل القطاع المالي، ويكون لها دور في توفير نقاط (POC , POS) وإصدار البطاقات ، ومن ثم فان هذه الشركات اما ان يكون عملها شركات محصلة او شركات مصدرة ، او شركات معالجة ، او تكون الشركة الواحدة تقوم بالعمليات الثلاث (اصدار وتحصيل ومعالجة) وهي خاضعة لرقابة البنك المركزي ، ومن الجدير بالذكر ان هذه الشركات هي من تقوم بإصدار البطاقات الألكترونية وتزيد المصارف بها ، ان تطوير عمل هذه الشركات وزيادة نشاطها سوف ينعكس

إيجابا على واقع الشمول المالي بشكل عام والرقمي على وجه الخصوص وضمن التحولات الرقمية، وقد قام البنك المركزي بمنح الاجازة الى كثير من الشركات لتقوم بعملها ، ولكن هناك خمس شركات كانت نشطة داخل القطاع المالى في نهاية 2020.

2-2 انتشار خدمات الدفع عبر الموبايل:

تعد عمليات الدفع عبر الموبايل من صور التطور المالي ، اذ تسهل الكثير من العمليات المالية ، وتساعد في إنجازها بسرعة ودقة وايمانا من البنك المركزي العراقي بأهمية انتشار أدوات الدفع الالكترونية فقد قام بمنح إجازة لشركتين لتسهيل عملية الدفع الالكتروني عبر الموبايل في عام 2017 وهما اسيا حوالة وزين كاش اذ باشرت هاتان الشركتان تقديم خدمات مالية متنوعة لزبائنها مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير وشراء البطاقات الالكترونية وتعبئة خطوط الدفع المسبقة وعملية الإيداع والسحب المقدي من والى المحفظة عن طريق المراكز المعتمدة لدى الشركتين ثم حصلت شركة ثالثة على إجازة العمل من البنك المركزي عام 2020 وهي شركة محفظة الناس والشكل (6) يوضح النشاط المالي لكل شركة الذي تم قياسه بالمبالغ المحولة لكل شركة

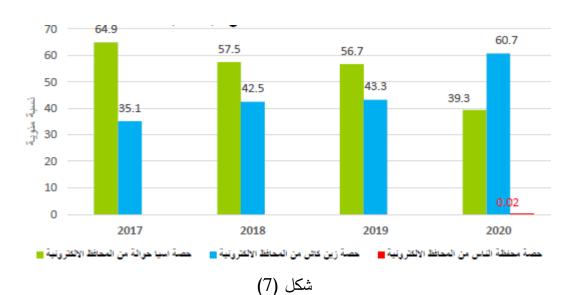


شكل (6)

نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

يلحظ ان هناك سيطرة لشركة زين كاش على عمليات التحويل المالي ، فقد ازداد نسبة المبالغ المحولة لديها الى مجموع المبالغ المحولة من (26.1%) عام 2017 الى (69.3%) عام 2020 في حين ان شركة اسيا حوالة انخفضت هذه النسبة لديها من (73.9%) عام 2017 الى (30.7%) عام 2020 ، في حين ان شركة محفظة الناس بدأت عملها في عام

2020 ونسبة المبالغ المحولة لديها الى مجموع المبالغ كانت منخفضة بسبب حداثة عملها ، ان انتشار مثل هذه الخدمات يعد من الأمور الإيجابية التي تساعد في تطوير خدمات النظام المالي وخاصة في ظل التحولات الرقمية في عالم الاعمال ، وان ازدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالإيجاب على التطور المالي ، والشكل (7) يوضح عدد المحافظ الالكترونية التي تمتلكها كل شركة.



المحافظ الالكترونية لدى شركات الدفع عبر الموبايل المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

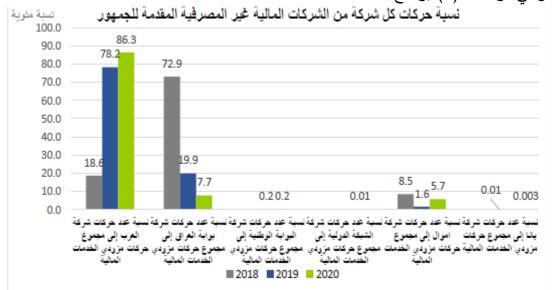
اذ ان حصة محفظة اسيا حوالة من المحافظ الالكترونية كانت أكثر من حصص الشركات الأخرى وبلغت في نهاية 2019 (56%) لآسيا حوالة مقابل (43%) لزين كاش ولكن في عام 2020 ارتفعت حصة زين كاش من المحافظ لتصبح (60.7%) في حين ان اسيا حوالة بلغت نسبة المحافظ الالكترونية لديها الى مجموع المحافظ (39.3%) اما شركة محفظة الناس فقد بلغت (0.02%) وذلك بسبب حداثة عملها ان خدمات الدفع عبر الموبايل تعد من الخدمات المتطورة جدا وبجب العمل على زيادتها.

2-3 مساهمة الشركات المالية (شركات المعالجة والاصدار والتحصيل) في الشمول المالي:

يعمل في العراق عدد من الشركات المالية التي تعمل على التحصيل والمعالجة والاصدار وتوجد 6 شركات نشطة في نهاية عام 2020 ولأجل معرفة مساهمة كل شركة من الشركات المالية العاملة في البد في تقديم الخدمات المالية فلابد من قياس لأداء هذه الشركات داخل النظام المالي وسوف يتم ذلك من طريق قياس الحركات التي قامت بها كل شركة من هذه الشركات داخل الاقتصاد لأجل قياس نشاطها ويتضح من الشكل ان شركة العرب هي صاحبة

النسبة الأكبر في عدد الحركات المالية المقدمة بصفة خدمات مالية سواء كانت مصدرة ام معالجة ام بصفة تحصيل بنسبة بلغت (86.3%) من مجموع حركات مزودي الخدمات المالية في نهاية عام 2020 في حين ان شركة بوابة العراق تمتلك (7.7%) من مجموع حركات مزودي الخدمات في

نهاية عام 2020 وهذا الامر يدل على سيطرة شركة العرب على سوق الخدمات المالية ، وبالعودة الى عام 2018 كانت شركة بوابة العراق هي المسيطر الأكبر على سوق الخدمات المالية بنسبة بلغت (72.9%) الى مجموع حركات مزودي الخدمات في حين كانت شركة العرب تمتلك نسبة (18.6%) من مجموع حركات مزودي الخدمات وبالرجوع الى الشركات الأخرى فهي منافس ضعيف داخل سوق الخدمات المالية طوال المدة (2018–2020) ، كما ان الخدمات التي تقدمها الشركات المالية غير المصرفية تعد من اهم الخطوات نحو تطوير الشمول المالي لما توافره من سهولة في انجاز المعاملات والتحول نحو الإنجاز الرقمي لها مما يساعد في توفير الجهد والوقت والذي يعد جاذبا جيدا للجمهور لأجل الدخول الى النظام المالي الرقمي، والشكل (8) يوضح ذلك.



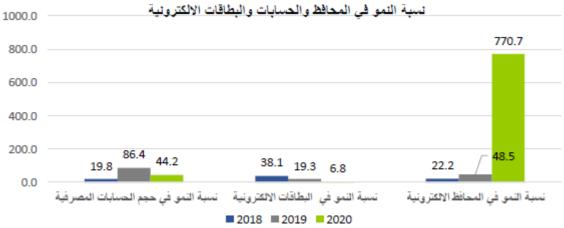
شكل (8)

نسبة حركات كل شركة من الشركات المالية غير المصرفية المقدمة للجمهور المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

3- البطاقات الالكترونية والحسابات المصرفية والمحافظ الالكترونية

إنَّ الزيادة التي تحصل في عدد البطاقات الإلكترونية أو الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية تعدُّ تطورا وتوسعًا في حجم الشمول المالي، فإنّ الخطوة الأولى نحو الشمول المالي

هو فتح حساب مصرفي، ومن ثمَّ فإنّ الزيادة في عدد الحسابات المصرفية هو شمول عدد أكبر من الأفراد في النظام المالي، كذلك الأمر فيما يخصُّ المحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية، والشكل (9) يوضح نسبة النمو في عدد الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية:



شكل (9)

نسبة النمو في المحافظ والحسابات والبطاقات الالكترونية المصدر: البنك المركزي العراقي/ تقرير الاستقرار المالي، (2020)

يتضح من الشكل أن هناك ارتفاع في نسبة نمو المحافظ الإلكترونية بصورة كبيرة، إذ بلغت نسبة النمو في حجم المحافظ الإلكترونية (770%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 ويعود هذا الأمر إلى الاستخدام الواسع للمحافظ الإلكترونية من طريق شبكات الموبايل المتمثلة بشركات زين كاش وآسيا حوالة ومحفظة الناس بسبب سهولة استخدامها، ولا سيّما مع اجراءات الوقاية من مرض كورونا التي طبقت عام 2020 في حين كانت هناك زيادة في نسبة نمو البطاقات الالكترونية بلغ (6%) في عام 2020 مقارنة بعام 2019 ولكنها اقل من الزيادة التي حصلت في عام 2019 مقارنة بعام 2018 والامر يعود الى الإجراءات الوقائية التي اتبعت عام 2020 والامر نفسه فيما يخص الزيادة في الحسابات المصرفية اذ ارتفعت بنسبة (44%) عام 2020 مقارنة بعام 2019 وهي اقل من الارتفاع الذي حصل عام 2019 مقارنة بعام 2019 اذ بلغت نسبة النمو في تلك المدة (86%) ولكن بالمجمل فان هناك توسعا في الشمول المالي وهناك دخولا اكبر من الافراد الى النظام المالي وخاصة على المستوى الرقمي.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

- 1- يمثل الشمول المالي وسيلة فعالة لتعزيز استقرار الأنظمة المالية وتعميقها وتنوعها ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة.
- 2- تمتثل الخدمات المالية الرقمية المستخدمة من قبل الجهات ذات العلاقة للمتطلبات التنظيمية المعمول بها ما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك والامن السيبراني وحماية الخصوصية.
- 3- ان استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين ماليا.
- 4- التفاوت العالمي في مستوى فتح الحساب المصرفي من عدمه بالنسبة البالغين وخاصة في الدول النامية التي كانت مؤشراتهم منخفضة قياسا بالدول مرتفعة الدخل.
- 5- أن التحول الرقمي يسهم بشكل مباشر في تطوير القطاع المصرفي والشمول المالي ليشمل كافة شرائح المجتمع من خلال خارطة التحول الرقمي التي تتبعها المصارف المركزية في الدول العربية والتي تشمل الهوية الرقمية والتوقيع الرقمي.
- 6- يتبين إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية وبعض المؤشرات الالكترونية المعتمدة في الشمول المالي والرقمي في العراق مازالت دون المستوى المطلوب رغم توجيهات البنك المركزي وبما يتوافق مع زيادة النمو السكاني للبلد.

ثانيا: التوصيات

وبالاستفادة من الدراسات المقدمة يمكن ان نوصى بالآتى:

1- ضرورة العمل المستمر من قبل الجهات ذات العلاقة كالبنك المركزي والمصارف على إرساء هذا المفاهيم والترويج اليها من خلال استخدام برامج توعوية هادفة لنشر مفاهيم الشمول المالى للمجتمع.

2- ضرورة الاطلاع والاستفادة من تجارب بعض الدول في مفاهيم الشمول المالي الرقمي كتجربة الهند في تبني مشروع الهوية البيومترية المعروف باسم (Aadhaar) وهو أكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، من خلال البصمة البيومترية، التي توفر إثباتًا آمنًا وفريدًا للهوية والذي أسهم في أشهر قليلة من تدشين النظام والنفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية لكافة شرائح السكان.

3- دعم مفهوم الشمول المالي الرقمي في العراق وعلى رأسها دعم البنية التحتية الرقمية والمالية.

4- دمج مفهوم الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية، وتبني إطار تنظيمي ورقابي داعم لهذا المفهوم، وتبني بيئة داعمة لمزودي الخدمات المالية الرقمية، والتركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية، ومتابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

5- ضرورة إقامة دورات تدريبية للعاملين بالمصرف للاطلاع على أحدث التحديثات في مجال العمل المصرفي الالكترونيا في ظل المفاهيم الالكترونية العالمية وتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني.

المصادر

- 1. البنك الدولي. (2017). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية عرض عام.
 - 2. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي(2020) ، العدد الحادي عشر ، بغداد.
- 3. طلحة، الوليد; الفران، صبري. (2020). الشمول المالي الرقمي. صندوق النقد العربي موجز سياسات، العدد 17 ,ديسمبر.
- 4. مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI, (2020). التقرير السنوي. الدائرة الاقتصادية صندوق النقد العربي. ابو ظبي الامارات العربية المتحدة.
- 5. المقبول، العجب محد. (2020). أثر التوسع في تطبيق الشمول المالي علي جذب ودائع العملاء في المصارف السودانية. المركز الديمقراطي العربي المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. المجلد 5، العدد 18 (اب –أغسطس).
- 6. Ismael Doaa M.; Ali Samar S. (2021). <u>Measuring Digital and Traditional Financial Inclusion in Egypt: A New Index</u> .3rd International Conference on Management, Economics & Finance. 26–28 February, Amsterdam, Netherlands.

27